اقتصاد

برنامج تعاون زراعي بين سورية والسودان

قطنا: التعاون مع الدول العربية لتعزيز التبادل التجاري والخبرات

المقداد لـ«الوطن»: بدء تنفيذ البرنامج بداية العام القادم

| هناء غانم

التقى رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أمس وزير الزراعة والغابات في جمهورية السودان الدكتور أبو بكر عمر البشري والوفد المرافق له.

وبحث الجانبان سبل تعزيز التعاون الثنائي بين مراكز البحوث الزراعية في البلدين وتبادل نتائج البحث العلمي الزراعي وتعزيز التبادل التجاري للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية وتبادل الخبرات وتكثيف التعاون المشترك لمواجهة التغيرات المناخية، إضافة إلى التعاون في مجالات المياه ودرء الفيضانات والتصحر وغيرها من القضايا ذات الصلة.

وأكد عرنوس ضرورة القيام بمشروعات مشتركة تأخذ بالاعتبار الموارد والإمكانات المتوافرة لدى الجانبين، واتخاذ كل الخطوات التي تسهم في توسيع آفاق التعاون وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الكثير من المواد والمنتجات الزراعية، معرباً عن استعداد الحكومة السورية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لتعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات.

من جهته أشاد البشري بالعلاقات التاريخية التي تربط بين سورية والسودان، مؤكداً رغبة بلاده بتعزيز التعاون المشترك في المجالات كلها.

وفي السياق وقع وزير الزراعة محمد حسان قطنا برنامجاً تنفيذياً مع وزير الزراعة والغابات المكلف في جمهورية السودان أبو بكر عمر البشري، لمدة عامين يتضمن تعزيز التعاون بين مراكز البحوث الزراعية في البلدين وتبادل نتائج البحث العلمي الزراعي والاستثمار الزراعي، والاستثمار بالغابات وفق القوانين وتعزيز التبادل التجاري للمنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني.

وأوضح الوزير قطنا أن الهدف هو التعاون مع الدول العربية لتعزيز التبادل التجاري الذي يعزز اقتصاديات كل بلد، منوهاً بأهمية السودان الزراعية باعتباره كنز الوطن العربي في تأمين الأمن الغذائي العربي ويملك بحوثاً زراعية جيدة لعدد كبير من المحاصيل يمكن الاستفادة منها، كما تملك سورية بحوثاً ونتائج على الأرض يمكن الاستفادة منها من السودان ونقل التجارب وتبادل البحوث ونتائج العمل بما ينعكس على الاقتصاديات الزراعية في البلدين، مشيراً إلى أنه سيتم البدء بتنفيذ البرنامج الموقع اعتباراً من أول آب القادم.

وأشار الوزير السوداني إلى عمق العلاقات مع سورية والرغبة في تفعيل التعاون وخاصة في المجال الزراعي بما يسهم في تطوير القطاع الزراعي والاستثمار الأمثل لكل الفرص المتاحة في سورية والسودان ويعود بالفائدة على البلدين، موضحاً أن السودان يملك وارداً مائياً سنوياً كبيراً إذ تبلغ حصته من نهر النيل نحو ١٨ مليار متر مكعب وخمسة أنهار موسمية ومعدل أمطار جيداً، إضافة إلى تنوع مناخي يتيح زراعة جميع الأنواع الزراعية، وخاصة مع توافر نحو ٥٧ مليون هكتار صالحة للزراعة.

وأشار البشري إلى امتلاك السودان نخبة من العلماء في مجال البحوث الزراعية وبتوجهه نحو إستراتيجية رفع إنتاجية المساحة والتحول بالزراعة التقليدية إلى زراعة ربحية وإدخال زراعات جديدة مثل الزيتون والكرمة، معرباً عن رغبة السودان في تبادل المحاصيل من خضار وفواكه مع سورية.

وأوضح البشري أن لدى السودان مصالح مشتركة مع سورية في المجال الزراعي وتم توقيع مذكرة تنص على تبادل الخضار والفاكهة والمحاصيل والخبرات في مجال البحث الزراعي ووقاية النباتات وتبادل الخبرات فيها وفي مجال الغابات، منوهاً بدور منظمة المركز العربي لدراسات الأراضي الجافة والقاحلة «أكساد» في تنفيذ المشاريع الزراعية في السودان.

واتفق الجانبان على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتنفيذ هذا البرنامج مهمتها المتابعة والإشراف على تنفيذ بنود البرنامج وتقييم النتائج التي تم التوصل إليها وتحديد مواعيد تنفيذ النشاطات المتفق عليها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد معاون وزير الزراعة فايز المقداد أهمية التعاون في المجال الزراعي مع السودان وضرورة وضع خريطة استثمارية زراعية متكاملة لنقل التقانات الحديثة بين البلدين باعتبار أن السودان بزراعته يشكل سلة العرب الغذائية نظراً لتنوع معدلات المناخ والأمطار المرتفعة والمياه، إضافة إلى المناخ المناسب للزراعات، ولاسيما الاستوائية وغيرها من الأمور، موضحاً أن وجود هذه الاتفاقيات الثنائية مع السودان يسهم في التكامل سواء في المحاصيل أم غيرها من السياسات الزراعية.

وأشار إلى أن سورية لديها خبرات واسعة وميزات مهمة من الإنتاج الزراعي والحيواني نتيجة تنوع الظروف البيئة والمناخية، لافتاً إلى أن البدء بالبرنامج التنفيذي لاتفاقيات التعاون مع السودان هو مهم جداً.

وذكر المقداد أنه من المقرر أن يتم البدء فوراً بتنفيذ البرنامج التنفيذي الذي تم التوقيع عليه في نهاية اللقاء والعمل على تشكيل فرق عمل فنية تقوم بإعداد برنامج زمني يتضمن مصفوفة تنفيذية مرتبطة بجدول زمني يبدأ تنفيذها اعتباراً من بداية العام القادم لمتابعة الأنشطة الزراعية، وإيجاد فرص تعاون جديدة في القطاع الزراعي من خلال تبادل الأصناف النباتية بين البلدين التي تتحمل الجفاف، ولاسيما الاستوائية غير الموجودة بسورية والعكس، إضافة إلى تبادل معلومات أنظمة الحجز الصحي والغابات والحراج واستثمار الغابات، إضافة إلى غيرها من الفرص التي يجب استثمارها والاستفادة منها في سورية.

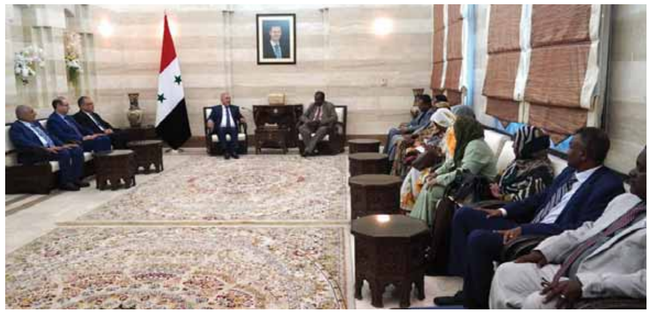

مازلنا فقراء في الشركات المساهمة

موصلي لـ«الوطن»: معظم التجار لا يرغبون بالتصريح عن حجم أعمالهم

| عبد الهادي شباط

مازال التحول بالشركات العاملة والمرخص لها العمل في السوق المحلية نحو شركات مساهمة عامة يمثل هاجساً لدى الحكومة وخبراء الاقتصاد لما له من أهمية على مستوى الاقتصاد الوطني، لكن هل نجحت التسهيلات وورشات العمل التي تجريها بعض الجهات الاقتصادية للتعريف بمزايا التحول في إقناع العاملين في قطاع الأعمال بالتحول نحو هذا النوع من الشركات؟ ربما يكون الجواب واضحاً من خلال عدم تطور عدد الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية منذ أكثر من عقد، حيث التطور الوحيد هو إدراج بنك جديد في السوق ليصبح عدد الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق ٢٨ شركة بدلاً من ٢٧ شركة.

لكن لو عدنا للمربع الأول والسؤال لماذا تلجأ الشركات المساهمة إلى زيادة رأس مالها، عادة ما يكون الجواب نظرياً هو أن الشركات تسعى لزيادة رأس المال لتحسين هيكل رأس المال الخاص بها مثل تقليل الديون أو زيادة الأسهم المملوكة، كما تلجأ الشركات أحياناً إلى زيادة رأس المال لتلبية بعض الاحتياجات مثل دفع الأرباح للمساهمين أو سداد الديون القائمة، لكن عملياً في السوق المحلية لدينا لا يسجل أي تحول يذكر نحو الشركات المساهمة العامة.

الدكتور سليمان موصلي نائب سوق دمشق للأوراق المالية أوضح موصلي لـ«الوطن» أن النظام الضريبي وحالة التهرب هي أكبر عائق ومشكلة أمام التحول نحو الشركات المساهمة العامة تاريخياً إلا أن سعر الصرف وتغيره يمثل مشكلة أكبر حالياً.

وبيّن أن معظم المستثمرين والتجار والصناعيين وغيرهم لا يرغبون في التصريح عن حجم أعمالهم الحقيقي ولا يرغبون الالتزام بمتطلبات هذا النوع من الشركات من الإفصاح والتدقيق وتقديم التقارير المالية الدورية ربع السنوية وصولاً للتقارير السنوية، يضاف إلى ذلك مع تبدل سعر الصرف لا يرغب الكثير من المستثمرين الاطلاع على سيولته ورأسماله، وخاصة في حالات الرغبة بقلب السيولة من الليرة إلى بعض العملات الأجنبية وهو عمل مخالف ويضر في الاقتصاد الوطني.

وعن الحل الممكن بيّن موصلي أنه لابد من التوسع أكثر في التعريف بمزايا التحول نحو الشركات المساهمة، وخاصة أن بعض المستثمرين ما زال يجهل هذه المزايا، ومثال على ذلك كان خلال الفترة الماضية مدير إحدى الجامعات الخاصة يسأل عن المزايا التي يوفرها التحول نحو الشركات المساهمة العامة ومنها الحصول على تخفيض ضريبي بحدود ٥ بالمئة، إضافة إلى ما يوفره إدراج الأسهم والاكتتاب وخاصة لجهة دعم وتنمية رأس المال، إضافة إلى أنه يمكن طرح جزء من رأس المال للاكتتاب وليس كامل رأس المال، ومثال على ذلك بعض الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية لديها شريك إستراتيجي وبحصة ٦٠ بالمئة من رأس المال.

بينما اعتبر أنه يمكن إلزام الاستثمارات والمشاريع الجديدة الراغبة في العمل في السوق المحلية تحت مظلة قانون الاستثمار رقم ١٨ بالترخيص كشركات مساهمة عامة يسهم في خلق بداية جديدة لهذا النوع من الشركات ريثما تتم معالجة من يرغب بالتحول من الشركات العاملة.

وفي غرفة تجارة دمشق التي كانت قد استضافت ورشة خاصة حول الموضوع بيّن محمد الحلاق عضو مجلس إدارة الغرفة أن ضبابية العمل الاقتصادي والمالي لدى العديد من الجهات العامة لجهة الأنظمة والقوانين النافذة يسهم في عد تشجيع التحول نحو الشركات المساهمة العامة رغم أن مثل هذه الشركات تمثل حلّ (يحال تم توفير بيئة عمل اقتصادية صحيحة) للكثير من المشكلات للعاملين في قطاع الأعمال، وخاصة الصناعيين والتجار والعاملين في تجارة وتصنيع المنتجات الزراعية، لكن ضبابية التعليمات النافذة وعدم تناسقها في بقية الجهات العامة مثل المالية والضرائب والجمارك والاقتصاد والشؤون الاجتماعية والعمل وغيرها تخلق بيئة متناقضة من العمل وغير شفافة ولا تسهم في دفع التحول نحو هذا النوع من الشركات المساهمة.

علماً أن أهم المزايا للشركات المساهمة العامة هو تميزها بضخامة رأس مالها، ما يمكنها من المشاركة في مشاريع عملاقة والدخول في أسواق جديدة، وبالتالي تعظيم العائد على كل المساهمين، وسهولة المشاركة فيها وطول عمر الشركة ومرونة تداول الأسهم والمسؤولية المحدودة على الشركاء.

زيادة واضحة بالصادرات لكنها مازالت أقل من الطموح

معاون وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: ٥٠٠ مليون يورو الصادرات السورية في ٦ أشهر منها ٢٥٤ مليون يورو صناعية

مدير تخطيط الصناعة لـ«الوطن»: عمليات تصدير القطاع العام الصناعي شبه معدومة

| نورمان العباس

كشف معاون وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية شادي جوهرة لـ«الوطن» أن إجمالي قيمة الصادرات السورية في النصف الأول من العام الجاري بلغت ما يفوق ٥٠٠ مليون يورو بزيادة تبلغ نحو ٣٩ بالمئة مقارنة بقيمة الصادرات في النصف الأول من العام ٢٠٢٣.

وأوضح معاون الوزير أن قيمة صادرات القطاع الصناعي في النصف الأول من العام الجاري بلغت ما يفوق ٣٥٤ مليون يورو من دون صادرات الصناعات الاستخراجية (التي بلغت نحو ٧٣ مليون يورو).

ونوه جوهرة إلى وصول الصادرات السورية في النصف الأول من العام ٢٠٢٤ إلى نحو ٩٠ دولة (دول عربية وأجنبية).

وعن القطاعات الصناعية التي حققت أكبر نسبة صادرات، بيّن جوهرة أن قيمة صادرات قطاع الصناعات الكيميائية الأكبر ضمن صادرات القطاع الصناعي وشكلت نحو ٤٧ بالمئة من صادرات القطاع، يليه صادرات قطاع الصناعات الغذائية بنسبة ١٧ بالمئة، ويليها صادرات قطاع الصناعات النسيجية بنسبة ١٥ بالمئة.

ولفت جوهرة إلى أن الصادرات عام ٢٠٢٣ بلغت ما يفوق ٩٥٤ مليون يورو بارتفاع ملحوظ مقارنة بالأعوام السابقة، سواء من حيث القيمة أم الكمية.

بدوره أوضح مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الصناعة الدكتور مطيع الريم أن أغلب الصادرات في القطاع الصناعي تعود لمصلحة شركات القطاع الخاص، وبيّن أن صادرات القطاع العام محدودة ويمكن حصرها ببعض أنواع التبغ وبعض المنتجات الغذائية، إضافة إلى تصدير بعض منتجات الشركة العامة لتصنيع العنب في حمص والسويداء.

وأشار إلى أنه في الوقت الحالي إن لم تكن عمليات التصدير في القطاع العام الصناعي معدومة فهي في حدها الأدنى، معتبراً أن مشكلة التصدير «مشكلة عامة» حتى القطاع الخاص يعاني منها، وقسم كبير من شركات القطاع الخاص خسرت الأسواق التصديرية بسبب ارتفاع تكلفة المنتجات السورية مقارنةً بدول الجوار.

وأشار إلى أن القطاع العام لديه ارتفاع بالتكلفة زيادة عن القطاع الخاص بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ بالمئة والسبب يعود إلى اعتماد القطاع العام على القطاع الخاص بتوريد المواد بسبب الحصار والعقوبات المفروضة، وأضاف: إن القطاع العام قائم فقط على التسعيرة الإدارية ولا يستطيع أن يعمل وفق مبدأ السوق ويفتقد المرونة التي يمتلكها القطاع الخاص، فإذا أراد القطاع العام استيراد خط إنتاجي لتحديث الآلات الموجودة سيؤدي هذا إلى زيادة التكلفة.

ولفت إلى أن منتجات القطاع العام تذهب إلى السوق المحلية ويتم التوجه إلى تأمين بدائل للمنتجات المستوردة في السوق المحلية، إضافة إلى تأمين مستلزمات شركات القطاع العام.

مطاعم الوجبات السريعة... سريعة في رفع أسعارها!!

حداد: أرباح مطاعم الوجبات الجاهزة كبيرة جداً وتصنيف المطاعم يسوّغ رفع الأسعار

| رامز محفوظ

يبدو أن الفوضى في الأسعار باتت عرفاً أو عادة في أسواقنا حيث لم يعد يكترث التاجر لأي نشرات تموينية ولا يأخذها بعين الاعتبار، وأصبحت قناعاته أن التسعيرة التي يضعها هو للمنتج أو البضاعة هي التسعيرة الصحيحة، وأن التسعيرة التموينية ليست سوى حبر على ورق لا يلتزم بها وأنها ليست منصفة وفق ما قاله بعض تجار الوجبات من فروج مشوي وبروستد وشاورما ممن التقتهم «الوطن» خلال جولتها على بعض أسواق دمشق.

وأكد البعض أن التموين تضع التسعيرة وتأخذ بعين الاعتبار فقط انخفاض سعر الفروج الحي والمذبوح من دون الأخذ بعين الاعتبار كل التكاليف التي يدفعها التاجر من غاز وزيت نباتي وأجور عمال وأجرة المحل وضرائب وخلاف ذلك.

ورغم أن النشرات التموينية شهدت مؤخراً انخفاضاً تدريجياً شبه يومي ووصل سعر الفروج المشوي وفقاً للنشرة الأخيرة لسعر ٩٨ ألف ليرة كما وصل سعر البروستد والمسحب لـ١٠١ ألف ليرة في حين وصل سعر كيلو الشاورما لسعر ١١٧ ألف ليرة وسندويشة الشاورما لسعر ٢١ ألف ليرة لكن على أرض الواقع الأسعار أعلى بكثير من النشرة وقد تصل الزيادة لحدود ١٠٠ بالمئة عن التسعيرة التموينية لبعض الأنواع وفقاً للمنطقة، فعلى سبيل المثال فإن سعر الفروج المشوي والبروستد والمسحب وصل إلى حدود ١٧٥ ألف ليرة وإلى ٢٠٠ ألف أي بزيادة أكثر من ٧٥ بالمئة عن سعره في النشرة كما وصل سعر كيلو الشاورما لحدود ٢٢٥ ألف ليرة وحتى ٢٥٠ ألفاً في حين أن سعره في النشرة ١١٧ ألف ليرة أي بزيادة تقارب ١٠٠ بالمئة.

حكمت حداد عضو لجنة مربي دواجن سابق ومرب حالي بين في تصريح لـ«الوطن» أن أصحاب محال الوجبات الجاهزة من فروج وشاورما لا يلتزمون أبداً بالنشرة التموينية وأسعارهم باتت غير منطقية وهناك استغلال واضح وابتزاز من قبلهم للمواطن وأرباحهم باتت كبيرة جداً ومنهم من أصبح يفتح أكثر من محل بسبب الأرباح الكبيرة التي يحققها.

وطالب حداد بضرورة تشديد الرقابة التموينية على محلات الوجبات الجاهزة واتباع أسلوب جديد في الرقابة على الأسعار من خلال قيام عناصر من التموين بشراء الفروج والحصول على فاتورة منهم ومن ثم كتابة ضبط تمويني بحق المخالف للتسعيرة وعدم التعويل على المواطن وانتظاره كي يتقدم بشكوى بحق أحد المحلات.

وانتقد حداد آلية تصنيف المطاعم أو المحلات على أنها سياحية أو غير سياحية، معتبراً أن التصنيف تحول إلى مبرر لصاحب المحل أو المطعم كي يرفع أسعاره، مؤكداً أن المادة في السوق ويشتريها المطعم المصنف وغير المصنف سياحياً بنفس السعر لذا ليس هناك أي مبرر لبيع الفروج المشوي على سبيل المثال من المطاعم المصنفة على أنها سياحية بسعر أعلى من غير المصنفة.

بدوره اعتبر أمين سر جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها عبد الرزاق حبزة في تصريح لـ«الوطن» أن أصحاب محلات الوجبات الجاهزة المصنعة مثل البروستد والمشوي والشاورما يضعون إضافات للفروج مثل خبز سياجي وبطاطا.. على سبيل المثال كي يرفعوا السعر أكثر من التسعيرة التموينية، لافتاً إلى أن التسعيرة التموينية الحالية للوجبات الجاهزة يتم وضعها وفقاً للتكلفة الحقيقية.

وقال: معلوم أن مستلزمات تصنيع الفروج مرتفعة ومنها غير متوافرة بالشكل المطلوب مثل الغاز الصناعي مثلاً لكن هناك مبالغة واضحة في أسعار الوجبات المصنعة في الأسواق، مؤكداً أن عدم توافر بعض مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها بات حجة لا صحاب المحلات لرفع الأسعار بنسب كبيرة.

وأشار إلى أن أصحاب محلات الفروج يلتزمون بالتسعيرة في حال وجود دورية التموين أما بعد ذهابها فيرفعون السعر، ونحن كجمعية حماية المستهلك رصدنا خلال جولاتنا على الأسواق الفوضى في أسعار الوجبات الجاهزة المصنعة، حتى إن هناك اختلافاً في السعر بين محل وآخر.